

كان كل من قبل يسرها ان تمنع نفسها منها انما استقطت حقها بالتأجيل وفي خلا
ابن يوسف فان دخل بها برضاها قبل الاستيفاء فلها ان تمنع نفسها بعد ابي
حتى يعطيها مهرها ولا تستقط النفقة بهذا الامتناع لان امتناع حق مختار
ولو حظبت المرأة في بيت خيها فالحق ان يدفعها اليه حتى يدفع المهر درهم فزوج
وزوجها يرجع بما دفعه لان زوجه جامع الفتاوى في كتابه **الامهر**
الصغيرة وقبضت الصداق ثم ادركت ان لم تكن وصيته لها طلبة الصداق
من الزوج وهو يرجع على الام لانها لا تلي قبض الصداق وكذا سائر الامور
غير الاب والجد وذو كمال حتى يظهر الوين ان يرجع عليها ان كان قائما والا
كانت وصيته رجعت علمها على كل حال لاعل الزوج طلبت زوج الصغيرة
من الوين تسلمها اليه لو اشتهت وهي لا تحمل الحام ورضي الاب بالتسليم
الام فالمعتمد على الاب لا باء الام لان الولد له وان ابي الاب لا يجبر وفي
الجنين كبير بنت سبع وخافت الام ان سلبها اليه فصددها ونظر
لها ضمها اليه فبقيها الى ان تحمل الحام فدفعها للضرع الصغيرة
ما تسمى زوجة فادعت المهر على ورثته ان ادعت فزدم المثل
اوافق الورثة ذلك صح وهي النكاح شاهدا ولا حاجت لها الى الابد
وان في الورثة اولاد صغار ولها ان تأخذ ولدهم ثمها من الزكاة وان
الورثة البراء او استيفاء فلا بد من البينة وعليها اليمين اذا وسيل
ان شئت الله تعالى ما هو المختار في حق اليمين ادعت عشر ذنان في محلة
الزوج ان يحسن داشت دام او ادعى من التبع فاحاب به لا يكون جواب
لدعواه لكن القاضى يكلفه او يبرهن على الاداء فاذا ابرهن لا بد ان يله
قدر المودات لتصح الشهادة بزازيمه ولو بعث اليها درهم
وقال انها عيلى ويسمى بشكلى وشيايا للعبد ثم زعم انه من المهر لاص
وعلى هذا كل ما يجرى عرف وجه البعثة فيه فاقراره اذ ارغم ابره من المهر
لا يصدق للتناقض وان طريق الاصابة لا يحتمل التعلل زوج
امرأة وبعث اليها هديا ومات الابن قبل الزفاف فالمعروف ان هالك
لا يرجع وان قاما ان كان من مال الابن وبعثت برضى الابن لا يرجع لان الوين
ما دفعه وان سخر المهر وادعت الى امرها ان يبرهن انما ادعى انما امانة
يصدق وكذا بعد موتها بزازيمه سئل رجل يرضى عليه ثم تزوجت
المحل وسقطت باقراره او بالبينة هل للقاضى ان يجسده مع دعواه
ام لا اجاب هذه المسئلة اكثر علما لنا الكلام عليها وانما اخذها
الكل في الفتوى اما المتون غالباً لا تسمى الاعل ظاهر الوارثه في قاص

ان ادعى في غير النكاح

غان

غان القاضى يجسده في المهر المحل لطل اللعوى فتاوى خير الدين لوزنوح امرأة لعبد
فاسحق العبد من يد الملاءة كان لها ان ترجع بقيمة العبد على الزوج قاضى ان
فان المهر لاسحق يرجع بقيمة على الزوج فصولين **خطبة بنت رجل**
وبعث اليها اشياء ولم يزوجها ابوها فابعث للمهر يسيرة بعينها
او قيمتها كما وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستتمك اولاد
ان من المهر وقاله وبعث فان كان زوج خيس المهر في القول لها وان كان من خلافه
فالقول له **تنوير** انفق على معدة الغير شرط ان تزويجها ان تزوجت
لا يرجع مطلقا فان ابنت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا يطلق
تنوير جهز ابنته بجهاز وسلم لها ذلك ليس الاستودان من ابوالا
لورثت بعد ان سلبها اذ لم يصب في صحتها بل تخصم به ويربى وكذا لو اشتره
لها وصغرها ولو اوصيته **والعبد** ان يمشى يد عند التسليم اليها انما
سلبه عادية والاخو طوان في تزويجها بشرط ان تدرك ولو بعث الى
امرأته شيئا ولم يزوجها عند الدفع عن جهة المهر بقوله **الشمع**
او حياء ثم قال ان من المهر لم يقبل **قنب** فلا يقبل مهر القاتل
هو بالمبعوث هدية وقال هو من المهر من الكسوة او العارية فالقول له
بيمينته والمعنة لها وان حلف في غير المهر للاكل رجوعا لا يصير المهر حلالا
حتى تنقض العدة المختار والقول لها بيمينتها في المهر له **در المختار**
وجب مهر المثل في الستة اربعة والعشرون من المهر في المهر له **در المختار**
ولو طلقها رجوعا لا يصير المهر حلالا حتى تنقض العدة ويراد انما يقع
قنب مهر مثلها الذي امرأه بما قبلها من قهر ايها الامهان لم
تكن من قوم كمنعت عمه في الخلاصة وبعثت باختها وبعثت فان لم
يكن فبنت المشقة وبنت العم انتهى ومفادها اعتبار الترتيب في حفظ
وتعتبر المهر في الاوصاف وقت العقد استاوجا او مالا او بدلا وعصما
وعقلا ودينيا وجمادا وثبوت وعفة وعلو او ادب او الخلق وعلو ولد ويعتبر
حاله الزوج ايضا ذكر الكمال **قال** ومهر الامة بقدر الرغبة ونها وبشروط
فيدي في بنتوت مهر المثل بما ذكر احق من رجلين او امرأتين ولقطة الشهادة
فان لم يوجد من قبيلة فما الاجانب فان لم يوجد فالقول له اي للزوج في
ذلك بيمينته كما مر **در المختار** واذا اضر القاضى بين الزوجين
في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها وكذا بعد الخوة فان دخل بها
مهر مثلها فانها لم يزوجها الا يزيد على المستى **قال** في الشايعي يجب بالفا
قاص ما بلغ خلاصة **فصحت** الف المهر فوهبته له وطلق وتزوجت رجوع